

مهرجان خطابي تضامني مع السعودية بمشاركة جمعيات سياسية ومجالس أهلية

رفض قاطع للاعتداءات الحوثية الإرهابية على المنشآت المدنية والبنية التحتية للمملكة



كتب: وليد دياب

نظم تجمع الوحدة الوطنية مساء يوم الأربعاء بمقره بالرفاع المهرجان الخطابي التضامني مع المملكة العربية السعودية، تحت شعار «أرض الحرمين الشريفين خط الدفاع الأول لكل المسلمين»، بمشاركة جمعية المنبر الوطني الإسلامي وممثلين عن المجالس الأهلية في المحرق والرفاع ومدينة حمد. وتضمن البرنامج كلمات لتجمع الوحدة الوطنية، وجمعية المنبر الوطني الإسلامي، ومجلس الدوي من مجالس المحرق، ومجلس الدكتور محمد الكويتي من مجالس الرفاع، ومجلس السيد خالد المناصير من مجالس مدينة حمد، تؤكد مدى الروابط الأخوية التاريخية ووحدة الدين والدم والهوية والمصير المشترك التي تجمع مملكة البحرين بالمملكة العربية السعودية، مشددين على أن أمن المملكة العربية السعودية واستقرارها يمثلان ركيزة أساسية لأمن الخليج العربي واستقرار المنطقة.

الدعوة إلى بناء قوة دفاعية خليجية متكاملة والتحرك نحو الاتحاد الخليجي

الاتحاد الخليجي المنشود، والتعامل مع هذا الاستحقاق التاريخي الجديدة والإرادة السياسية اللازمين، باعتباره ضرورة استراتيجية لحماية حاضر دول الخليج ومستقبل أجيالها.

كما شدد على أهمية دعم الشعب اليمني في استعادة دولته ومؤسساتها الشرعية وتحرير اليمن من هيمنة المليشيات والقوى الإرهابية المسلحة، بما يضع حدا لمعاناة شعبه ويحول دون استخدام أراضيهم منصة لتهديد دول الجوار.

ودعا إلى تبني رؤية استراتيجية خليجية لتمكين اليمن من الاندماج في منظومة مجلس التعاون الخليجي متى توافرت الشروط، ليكون شريكا في منظومة الأمن والتنمية والإزدهار الإقليمي.

واختتم البيان بالتأكيد على أن أمن الخليج سيظل مسؤولية أبنائه، وأن وحدته هي الضمانة لمستقبله، والتضامن بين شعوبه هو الركيزة الأساسية لقوته ومنعته.



الخليجية الدفاعية المشتركة. وشدد على أن المرحلة الراهنة تستوجب الارتقاء بالعمل المشترك من مستوى التنسيق والتعاون إلى مستوى

حماية أجواء دول المجلس وأراضيها ومنشآتها الحيوية وممراتها البحرية، دون الانعزال عن الشراكات الدولية التي تسهم في عملية تطوير هذه القوة

ودعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم في وقف تدفق الأسلحة والإمدادات العسكرية إلى مليشيا الحوثي الإرهابية، ومحاسبة الجهات التي تسهم في تمكينها من مواصلة اعتداءاتها، والعمل الجاد على حماية المدنيين والمنشآت المدنية وصون أمن الملاحة وسلامة الممرات الحيوية في المنطقة.

وحذر من أن استمرار الصراعات وتوظيفها في صراعات النفوذ الإقليمي والدولي يهددان باستنزاف اقتصادات دول الخليج وتعطيل مسارات التنمية والنمو التي تواصلها، مشددا على ضرورة تحييد أمن المنطقة ومصالح شعوبها عن حسابات الصراع والمواجهة.

وأكد البيان أن ما تشهده المنطقة من تصاعد في التهديدات وتداخل في الصراعات الإقليمية والدولية يفرض على دول الخليج العربي، بناء قوة خليجية دفاعية متكاملة قادرة على

السعودية، حاضنة الحرمين الشريفين وقبلة المسلمين، فإن الدفاع عن أمنها وصون سيادتها مسؤولية تتجاوز حدود التضامن السياسي إلى واجب تفرضه وحدة المصير والمصالح المشتركة، وتستدعي موقفا خليجيا وعربيا وإسلاميا موحدًا في مواجهة كل ما يهدد أمنها واستقرارها.

وشددوا على تضامنهم التام مع المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً، ورفضهم القاطع لكل اعتداء يستهدف سيادتها وسلامة أراضيها ومنشآتها المدنية والحيوية، مؤكداً أن أمن المملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من أمن مملكة البحرين وسائر دول مجلس التعاون الخليجي، وأن المساس به يمثل تهديدا مباشرا لأمن المنطقة واستقرار شعوبها.

وأكد البيان الختامي حق المملكة العربية السعودية الأصل والمشروع في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للدفاع عن نفسها وحماية مواطنيها والمقيمين على أرضها، وفقا للقانون الدولي.

كما أكدوا أن تنظيم هذا المهرجان الخطابي التضامني نابع موقفهم الوطني الثابت في مساندة المملكة العربية السعودية الشقيقة في مواجهة الاعتداءات الحوثية الإرهابية التي تستهدف أراضيها ومطاراتها ومنشآتها الحيوية وبنيتها التحتية، وتهدد سلامة مواطنيها والمقيمين على أرضها.

وأصدر المشاركون في الفعالية بياناً ختامياً دعوا فيه إلى بناء قوة خليجية دفاعية متكاملة قادرة على حماية أجواء دول مجلس التعاون الخليجي وأراضيها ومنشآتها الحيوية وممراتها البحرية، والارتقاء بالعمل الخليجي المشترك من مستوى التنسيق والتعاون إلى مستوى الاتحاد الخليجي المنشود، مؤكداً تضامنهم التام مع المملكة العربية السعودية، قيادة وشعباً، ورفضهم القاطع لكل اعتداء يستهدف سيادتها وسلامة أراضيها ومنشآتها المدنية والحيوية. وأشاروا إلى أنه انطلاقاً من المكانة الدينية والتاريخية للمملكة العربية

بعد مرور عشرين عاما على إنشائه.. «مالية الشورى»:

ضرورة مراجعة آلية عمل «التأمين ضد التعطل» واستخداماته

تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية والارتقاء بجودة التقارير المالية لحساب التأمين ضد التعطل، يجب أن تتم مراجعة متطلبات الإفصاح والعرض في ظل المعايير المحاسبية المعمول بها وتلك المقرر تطبيقها خلال السنوات القادمة للتأكد من مطابقة القوائم المالية إعداداً وعرضاً للمعايير الدولية المعتمدة.

وأضافت أنها «إذ تبدي اللجنة هذه الملاحظات على إنشاء هذا الحساب واستمراره في حساب التأمين ضد التعطل، وبعد مرور ما يقارب عشرين عاماً على إنشاء هذا الحساب واستمراره في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، أصبح من الضروري بكان مراجعة الحساب من حيث آلية عمله واستخداماته ومدى القدرة على توسيع نطاقها في سبيل تحقيق الغايات النبيلة ذاتها التي تكفل الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين كأحد المقومات الأساسية لاستقرار المجتمع. وترى اللجنة أنه لضرورة



○ خالد المسطوي.

بنسب مختلفة، إلا أن الإيراد من الاستخفاف في الأوراق المالية بنهاية السنة المالية 2024 بلغ 1.27 مليون دينار فقط مقارنة بالسنة المالية 2023 والتي بلغ فيها الإيراد 9.66 ملايين دينار، أي بنسبة انخفاض بمعدل (86.8%)». ورأت اللجنة أن هناك تراجعاً في الأداء الاستثماري مما يستوجب النظر في الاستراتيجية

463.2 مليون دينار. ويرجع السبب بشكل أساسي نتيجة عدم وجود الالتزام القائم في السنة المالية 2023 والمستحق لصالح حكومة مملكة البحرين والمقرر بـ 133.330 مليون دينار، مما أدى إلى انخفاض مجموع المطلوبات. وذكرت اللجنة أنه قد تبين من البيانات المالية بشأن حساب التأمين ضد التعطل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 أن الحساب يتمتع بملاءة مالية جيدة، حيث تشكل الاشتراكات فائضاً على المنافع والتي بلغت ما يقارب 47.2 مليون دينار بحريني في السنة المالية 2024. وبينت أن استثمارات الحساب في الأوراق المالية شكلت النسبة الأكبر بمعدل 65.1% من إجمالي الموجودات، فيما توزعت البائعات الأخرى على محافظ استثمارية مختلفة كالاستثمارات العقارية وودائع لأجل لدى البنوك وغيرها

كتب: أمل الحامد

أوصت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى برئاسة خالد المسطوي، باعتماد البيانات المالية المدققة لحساب التأمين ضد التعطل للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، مشفوعة بملاحظاتها.

وتمت اللجنة في تقريرها المعروض على جلسة مجلس الشورى يوم الأحد القادم حرص السلطة التنفيذية على الأخذ بأراء وملاحظات السلطة التشريعية. واستعرضت اللجنة عددا من الملاحظات التي توصلت لها حول التقرير المدقق المذكور، أبرزها ارتفاع صافي موجودات حساب التأمين ضد التعطل بنهاية السنة المالية 2024 بمبلغ قدره 530.9 مليون دينار بحريني، مقارنة بصافي الموجودات في السنة المالية 2023 والتي بلغت

مجلس التعليم العالي ومؤسسة QS ينظمان ورشة لتعزيز جاهزية الجامعات للتصنيفات العالمية لعام 2028

فيما تناول الدكتور سيريغ بارامونوف، مدير الشراكات في الشرق الأوسط بالمؤسسة، آليات تقديم البيانات والمؤشرات المعتمدة، وأبرز متطلبات الجاهزية المؤسسية.

كما تضمنت الورشة استعراض مبادرة مجلس التعليم العالي «ادرس في البحرين» (Study in Bahrain)، ودورها في التعريف بالفرص التعليمية المتاحة في المملكة وجذب الطلبة الدوليين، إلى جانب تبادل الخبرات بشأن الاستفادة من أدوات التقييم والمقارنة المرجعية في تطوير الأداء الأكاديمي والبحثي.



أشوين فيرنانديز منهجية تصنيفات QS لعام 2028 ومتطلبات تقديم البيانات قبل الموعد المحدد في 5 فبراير 2027،

يعزز تنافسية المؤسسات على الصعيد الإقليمي والدولي. وخلال الورشة، استعرض الدكتور

بمعايير التقييم ومؤشراته وآليات إعداد البيانات المؤسسية وتقديمها، بما يسهم في رفع دقة المعلومات وتعزيز الاستفادة من نتائج التقييم في تطوير الأداء الأكاديمي والبحثي. وفي هذا الصدد، أكدت الدكتورة ديانا عبد الكريم الجهمي حرص مجلس التعليم العالي على دعم جاهزية مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين وتعزيز حضورها في التصنيفات الدولية، مشيرة إلى أهمية الاستفادة من مؤشرات التقييم العالمية في تطوير جودة التعليم والبحث العلمي، وترسيخ ثقافة التحسين المستمر، بما

نظم مجلس التعليم العالي، بالتعاون مع مؤسسة QS للتصنيفات العالمية وبالتنسيق مع الجامعة الأهلية، ورشة عمل لتعزيز جاهزية مؤسسات التعليم العالي لتصنيفات QS لعام 2028، بحضور الدكتورة ديانا عبد الكريم الجهمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي، والدكتور أشوين فيرنانديز نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة QS، وعدد من رؤساء وممثلي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. وهدفت الورشة إلى تعزيز جاهزية مؤسسات التعليم العالي للمشاركة في التصنيفات الجامعية الدولية، والتعريف

ثاني أعلى مساهمة نفطية في الحساب منذ تأسيسه.. «مالية الشورى»:

79 مليون دولار تحويلات «المالية»

إلى «احتياطي الأجيال» في 2024

الاستثمارية، وتعزيز التوزيع الجغرافي للأصول، بما يسهم في تحسين العوائد وتعزيز الاستقرار المالي للحساب. وذكرت أن إجمالي الموجودات ارتفع إلى نحو 924.2 مليون دولار أمريكي بنهاية السنة المالية 2024، مقارنة بـ 768.8 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023، محققا معدل نمو قدره 20.2%. ويرجع هذا النمو إلى تحسن الأداء الاستثماري، حيث بلغ معدل العائد السنوي نحو 7.8% من إجمالي الموجودات، وتمتددت اللجنة الجهود المبذولة في تعظيم قيمة الأصول وتعزيز لعدة الأساليب للحساب، بما لذلك من دور محوري في تحقيق الاستفادة المالية طويلة الأجل.

وأشارت اللجنة إلى أن رصيد المديونية سجل ارتفاعاً بنهاية السنة المالية 2024 ليلعب نحو 23.9 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 13.6 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة المالية 2023، بما يعزز السيولة المتاحة ويوجهها نحو فرص استثمارية أكثر جدوى. وتمتددت اللجنة الجهد الحكومي المبذول في إدارة الحساب بكفاءة عالية واقتدار، ما أسهم في نمو مجموع الاحتياطي.

وتنميتها وضمان حق الأجيال القادمة في حياة كريمة ومستقبل آمن، بما يستتبعه ذلك من ضرورة الحفاظ على أموال الحساب واستثمارها. وأيدت الملاحظات الآتية: بلغت التحويلات المالية الواردة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى حساب احتياطي الأجيال القادمة أمريكي خلال السنة المالية 2024، مقارنة بنحو 92.4 مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية 2023، مسجلة تراجعاً بسبب انخفاض الخام المصنّر. ومع ذلك، تعد هذه المساهمة ثاني أعلى مساهمة نفطية منذ تأسيس الحساب في العام 2006، ومرد ذلك إلى تطبيق أحكام القانون رقم (16) لسنة 2022 بتعديل المادة (1) من القانون رقم (28) لسنة 2006 بشأن الاحتياطي للأجيال القادمة، والذي أسهم في تعزيز تدفقات الإيرادات النفطية المحوالة إلى الحساب.

وبيننت أن الأرباح المحققة والمحوالة إلى حساب الاحتياطي خلال السنة المالية 2024 سجلت نمواً ملحوظاً، حيث ارتفعت بنحو 72 مليون دولار أمريكي مقارنة بالسنة المالية 2023، مما يعكس تحسناً في كفاءة الأداء الاستثماري وإدارة الأصول. وفي هذا السياق، أكدت اللجنة أهمية الاستثمار في تبني استراتيجيات استثمارية قائمة على تنويع المحافظ